نائب رئيس مجلس مدينة حوش عيسى يختلس أكثر من ربع مليون جنيه

محافظة البحيرة
الوحدة المحلية مركز حوش عيسى
شئون العاملين

صحيفة جزاءات السيد/ قاسم محمد قاسم

الجزاء الموقع	محو الجزاء	الموضوع	مصدر القرار
تم خصم ثلاثة أيام بالقرار رقم ٤٤لسنة ٢٠٠٨	تم محو الجزاء بالقرار رقم ١٤١ لسنة ٢٠٩٠	بسبب شكوى في أتصال الصرف الصحي و الرصف مع اخرين	الوحدة المحلية بناء على قضية النيابة الإدارية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٨
خصم ثلاثة أيام بالقرار ١٣١ لسنة ٢٠٠٩	تم محو الجزاء بالقرار رقم ١٤١ لسنة ٢٠٩٠	لم يقم بتسليم عدد العربات الكارو المباعة بالمزاد تبقا للحصر المسلم للجنة البيع بما قيمتة ٢٣٩٠ جنية	الوحدة المحلية بناء على قضية النيابة الإدارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٨
خصم خمسة أيام بالقرار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٧	تم محو الجزاء بالقرار رقم ١٦٣ لسنة ٢٠٠٨	بشأن أخذ نقدية بسباع ٥٢ جنية بدعوى أنها رسوم استخراج مصالحة	الوحدة المحلية بناء على قضية النيابة الإدارية رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦
خصم يومان بالقرار رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٧	تم محو الجزاء بالقرار رقم ٢٤٨ لسنة ٢٠٠٧	تعطيب شحنة الجهاز المركزي للمحاسبات بشأن بعض المخالفات في قسم الإشغالات	الوحدة المحلية بناء على قضية النيابة الإدارية رقم ٤٣٣ لسنة ٢٠٠٦
خصم ستون يوما بالقرار رقم ٣٠٨٨ لسنة ٢٠٠٢	تم محو الجزاء بالقرار رقم ٨ لسنة ٢٠٠٥	تقاعسة واخرين في حصر املاك الدولة مما أدى إلى عدم تحصيل مقابل انتفاع مستحق للدولة	محافظ البحيرة
خصم ثلاثون يوما بالقرار رقم ١٢٣ لسنة ٢٠٠٢	تم محو الجزاء بالقرار رقم ٨ لسنة ٢٠٠٥	أهمال أدى إلى وقوع اختلاس في قسائم توزيد مشروع كارتة الخضير والفاكهة	المحكمة التأديبية
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

الأحد 12 فبراير 2017 11:02 م

بعد انعدام الرقابة وغياب القانون كشف العاملون بمصنع تدوير القمامة والمقلب العمومي بطراتة "حوش عيسى" عن فساد مالي وإداري لنائب رئيس مجلس مدينة حوش عيسى وعضو حزب النور "قاسم قريطم" .

وقام "قريطم" بتزوير أوراق وسجلات العاملين بتسجيل 140 عاملا فى حين أن العدد الفعلى للعمال 55 عامل فقط، كما خالف قانون العمل بتشغيل المصنع وردية واحدة بدلا من تشغيلة ورديتان .

وأكد العاملون أن 'قريطم' قام بسرقة أموال الملابس المخصصة للعمال ،إضافة إلى اختلاس رواتبهم لمدة 50 يوم على التوالي بإجمالي 280000 جنيه ،كما انه منع استخدام قطع الغيار الخاصة بالمكينات المعطلة بحجة عدم توفرها

وبعد تكرار الشكوى قامت هيئة الرقابة الإدارية بتحويله إلى التحقيق مع غياب شفافيته وطالب العاملون بالمصنع برد جميع المستحقات الخاصة بهم وعدم الإكتفاء بمجرد التحقيق وعزله من منصبه